

ورقة عمل مقدمه لمؤتمر حلم امرأة  
الذي ينظمة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات وشبكة المنظمات الاهلية  
تطوير وتفعيل الإعلام في قضايا العنف ضد المرأة

دنيا الأمل إسماعيل

كاتبة ورئيس مجلس إدارة جمعية المرأة المبدعة، مستشارة الحملة

تمهيد:

تلعب وسائل الإعلام المختلفة، دوراً بالغ الخطورة في تشكيل القيم واتجاهات الأفراد والجماعات، كما يساهم في توجيه الرأي العام تجاه القضايا المختلفة من خلال رصد وتسليط الأضواء عليها وتحليلها<sup>0</sup> كما يعد الإعلام أحد وسائل التنشئة الاجتماعية إيجاباً وسلباً - وبالتالي لا تكمن خطورته - فقط فيما يعرض أنياً، ولكنها تمتد إلى الأجيال القادمة من خلال عمليتي المشاهدة والاستماع، وأحياناً المشاركة الحرة أو المضبوطة، وهو ما يمنحه خطورة أكبر مما نتصور أو نعتقد.

كما أن القيم التي يتلقاها المجتمع عبر شاشات التلفاز - على سبيل المثال - غالباً ما تحمل مقومات نموها واستمرارها - بغض النظر عن جودتها أو رداعتها - في ظل تدني الحصول على المعلومات من وسائل المعرفة الأخرى كالقراءة والبحث، فنحن ما زلنا نعيش في مجتمعات شفاهية ذات طابع نمطي في تصرفاتها وسلوكياتها اليومية، وهو ما يشي بالفجوة الحاصلة بين المأمول والواقع الفعلي، ما يجعلنا نقع في فخ الثقافة التقليدية السائدة، التي تعززها وسائل الإعلام وتكرس لها، باعتبارها انعكاساً للمجتمع الذي نشأت وترعرعت فيه، فيما لا تحظى المحاولات التثويرية في وسائل الإعلام بالكثير من الاعتراف والرعاية.

لذا، فإن قضية على درجة عالية من الخطورة، كظاهرة العنف ضد المرأة، تحتاج إلى مساندة واسعة من قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالإعلام والتعليم، وأن أية خلل في هاتين المؤسستين، من شأنه من شأنه أن يزيد من التبعات السلبية لهذه الظاهرة، التي باتت تمس كل امرأة وكل بيت في فلسطين وفي العالم كله. ومن المعروف أنه حتى الآن - لم تزل - وسائل الإعلام تتحاز للثقافة التقليدية السائدة تجاه قضايا المرأة من خلال تكريس الأدوار الفطرية، وتعزيزها باعتبارها أمراً غير قابل للتغيير، مع الإيحاء الدائم بالقبول المجتمعي العريض لمثل هذه الأدوار المتوارثة منذ دهور كدور الأم والزوجة وما شابهما، وهي أدوار رغم أهميتها وجلالها، لكنها في حقيقة الأمر، تستخدم لإلغاء كينونة المرأة الإنسانية، والتعريف بها من خلال الآخرين، وليس باعتبارها ذاتاً مستقلة<sup>0</sup>

إن الصورة النمطية للمرأة والمتدولة في وسائل الإعلام، تعلي من القيم والأعراف السائدة تجاه النساء، وتمنع بشكل أو بآخر من تمرير الكثير من القضايا الجوهرية المتعلقة بالمرأة كمواطنة لها حقوق وعليها واجبات، بل على العكس من ذلك يجب أن تمتع ببعض الامتيازات نتيجة تعدد الأدوار المجتمعية الملقاة على عاتقها، فيما تتبع وسائل الإعلام الطريقة الأكثر أمناً بالنسبة لها، وهي عدم الولوج في المناطق الأكثر حساسية في قضايا المرأة كالعنف الممارس ضدها، وتحديداً قضايا القتل على خلفية الشرف وسفاح القربى والاعتداء على الأطفال  
الإناث -

إن هذه القضايا، غالباً، لا تحظى بعناية ما من وسائل الإعلام المحلية، وفي حال تناولها، فتستخدم المسالك الفكرية والثقافية ذاتها، التي تتعامل مع المرأة / الضحية باعتبارها المسؤولة عن (العار) الذي لحق بها وبالعائلة، فيما لا ينتبه الإعلام لتسليط الضوء على الجاني، وهو عنف آخر، ليس أقل عنفاً، من الاعتداء والقتل نفسه هذا بشكل عام، وعلى المستوى الفلسطيني، سنجد ان الصورة ليست أقل قتامة، بل على العكس من ذلك، تمارس وسائل الإعلام الفلسطينية فحاً دائماً تجاه قضايا المرأة، فهي أولاً تهمش قضايا المرأة الجوهرية، وتتعاطى معها في إطار التغطية الإخبارية الناتجة عن أنشطة وفعاليات المجتمع المدني، كما أن هذه القضايا، غالباً ما لا تحظى بالمساحة والتقدير المهني اللائق، فيما يتم التعامل معها بشكل موسمي وبصورة مقتضبة تخل بمضمون وأهداف الخبر، وفيما يخص قضايا العنف ضد النساء، يتم التركيز على النساء الضحايا وتشويه سمعتهن بطريقة غير مباشرة من خلال الصياغة اللغوية المستخدمة في التحرير، فيما لا يتم التطرق غالباً إلى الجناة من الذكور وتتبع الدوافع الحقيقية الجوهرية وليس الظاهرية أو السطحية المتعلقة بحوادث العنف الممارسة ضد النساء كالقتل الذي يجترياً مجتمعياً كبيراً، ولا تنحو وسائل الإعلام منحى مغايراً للوجهة السائدة، بل العكس من ذلك في كثير من الأحيان تعزز من هذا التوجه ولا تبذل أدنى جهد لتغيير الوضع القائم، فتصبح وسائل نقل غير أمين للواقع، وليس وسائل تنوير وتغيير اجتماعي.

إن العنف الموجه ضد النساء يجد له تربة خصبة في وسائل الإعلام الفلسطينية خاصة ن وأن المرأة لا تشارك في صناعة السياسات الاعلامية والاجتماعية، ويتحكم الرجال الإعلاميون في صناعة سياسة المؤسسات الاعلامية ومعايير توجيه الرأي العام حول القضايا التي يعتقد أنها ذات أولوية مجتمعية وسياسية<sup>0</sup> كما يلعب غياب القانون عامة وغياب استراتيجية وطنية لمواجهة هذا العنف، وجهاز قضاء حر ومستقل ونزيه في تعزيز السياسات الاعلامية التقليدية التي يتبناها القائمون عاى وسائل الإعلام، فيما يغيب أيضاً التنسيق بين المؤسسات النسوية ووزارة شؤون المرأة والإعلاميات، ما يحول دون تبني رؤية موحدة حول الآليات المتبعة لمكافحة العنف ضد المرأة<sup>0</sup>

إننا نعيش في مجتمع تقليديين تناضل فيه النساء لتحسين أوضاعهن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فيما تقف الثقافة السائدة العائق الأكبر أمام احراز أي تقدم في هذا المجال، ويأخذ أي انجاز صغير الكثير من التكلفة الانسانية والمادية من عمل النساء كأفراد ومؤسسات وجماعات ضغط، فيما يمكن إلغاء كل ذلك قانون ذكوري واحد بين ليلة وضحاها، لذا يصبح من الضروري أن تلعب النساء دوراً أكبر في تحسين نوعية الرجال الذين يتولون مهاماً مصيرية، من خلال توسيع التنقيب الجندي ليصبح منهجاً عاماً للدولة ولمؤسسة صناعة القرار فيها، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على على الإعلام ذاته، ومن ثم لن نرى هذا الاستنثار بالموضوع السياسي - على سبيل المثال - من قبل الزملاء الإعلاميين، كما أننا لن نرى سياسة إعلامية ذكورية لا تراعي حقوق الإعلاميات واحتياجاتهن كمهنيات وكنساء

كيف يمكن تطوير وسائل الإعلام لمناهضة العنف ضد المرأة:

أولاً: يجب علينا خلق بيئة تشريعية موائمة للعمل الإعلامي النسوي ولعمل الإعلاميات داخل المؤسسات الاعلامية، على تراعي هذه التشريعات مبادئ العالة والمساواة بين الجنسين؛  
ثانياً: يجب تأهيل كوادر إعلامية نسوية وذكورية ذات حساسية عالية لقضايا الجندر، ومؤمنة بقضية المرأة كقضية مجتمع وليس قضية تخص النساء فقط؛

ثالثاً : نحن بحاجة إلى فرض قانون أو إجراء على المؤسسات الإعلامية يتيح للإعلاميات الاقتراب من السياسات الإعلامية المتبعة، وعدم منع الإعلاميات من التعاطي مع القضايا الحساسة سواء المجتمعية أو السياسية بحجة أنهن نساء وأن المجتمع لن يتعامل معهن؛

رابعاً: إن وجود سياسية وطنية لمواجهة العنف ضد النساء، من شأنه أن يساعد في التخفيف من استخدام وسائل الإعلام كوسيلة لتمرير الكثير من القضايا والمفاهيم المغلوطة المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة وغيرها؛

خامساً: العمل على إنشاء المرصد الإعلامي، الذي ينتبع التجاوزات التي تمارسها وسائل الإعلام المختلفة في معالجة قضايا المرأة وقضايا العنف ضدها؛

سادساً: إن العنف الإعلامي الخفي والصريح، من المفترض أن يحظى بالاهتمام من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية وأن تتم المراقبة على هذه الوسائل من منطلق جندي

سابعاً: تبني الإعلان عن وثيقة شرف أخلاقية من قبل وسائل الإعلام للتعامل بشكل عادل مع قضايا المرأة.

سابعاً: من المهم تفعيل العمل النقابي الإعلامي، وتوسيع مشاركة الإعلاميات فيه من خلال فرض كوتا نسوية إعلامية على مجلس النقابة كما حدث في التشريعين فحتى الآن لم تنزل نقابة الصحفيين، خالية منذ تأسيسها من عضوية أية صحافية في مجلس إدارتها ، بل لا تدعى الإعلاميات للكثير من أنشطتها وفعاليتها.

ثامناً : إن الإعلام دون الثقافة والتعليم لن يكون عظيم الأثر ، لذا يجب بناء شبكة من التجادل المهني والأدواتي لخلق بيئة اجتماعية قادرة على تبني رؤى تنويرية تجاه قضايا المرأة.